

٢١٣١

ن ح

نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، أحمد

ابن علي - ٨٥٢ هـ. بخط بكر بن محمد سنة ١٢٤٦ هـ.

٢٧ ق ٢٣ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع.

الأعلام ١٧٣: ١ بروكلمان ٣٥٩: ١ / الذيل ١: ١١١

٦١١٢

١- مصطلح الحديث أ- المؤلف ب- الناسخ

ج - تاريخ النسخ د- شرح نخبة الفكر.

٥/١٢٢٥

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الترقيم : ٦١١٢ - ٥ / ١٤٤٥ هـ

العنوان : تركة المصطفى صلى الله عليه وسلم

المؤلف : ابن حجر العسقلاني

تاريخ النسخ : ١٤٤٦ هـ

اسم الناسخ : ...

عدد الأوراق : ٤٧ - ١٦

ملاحظات : ...

١١١٢

هذا

هذا شيخ نخبة الفكر مصطلح اهل الاثر
قال الامام العالم العامل الحافظ وحيد دهره
واوانه وفريد عصر وزمانه شهاب
المنه والدين ابو الفضل احمد بن
علي الصفار المشهور
الحجج الله عليه

م

علم اصول الحديث علم يعرف به طرق الحديث وصحة متنه وحسنه و
ضعفه فموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك ومما له قواعد
التي يستنبط منها احكام جزئياتها وغاية الاولى ذب الكذب والريث
عن سيد المرسلين وغاية الفايات القوز بسفاده الدارين

ابو العرفان الحاج
يوسف بن محمد الباري

العقدي علي بن الرزي
العقدي علي بن الرزي
العقدي علي بن الرزي
ابو العرفان حاج يوسف بن محمد الباري

حديث صحيح قال النبي عليه السلام
ومن كذب على متعمدا فليتبعا مقعده من النار
ومن كذب على متعمدا فليتبعا مقعده من النار

مظنونه

五

ذوق الالان بشرط

الاعمال السنية من شرك او فسق او بدعة والتضييق ضبط صدر وهو
يثبت ما سمع بحيث يتمكن من استحضاره من شاء وضبط كتاب وهو
صيانة لديه من ذم سمع فيه وصحة الى ان يودي منه وقيد التامة اشارة الى الرتبة
العليا في ذلك والمتصلا ما سلم استناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من جاله
سمع ذلك المروي من شيخه والتسند تقدم تعريف والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا
ما فيه علة قاصرة خفية والتشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
من هو ارجح منه وله تفسير آخر يقال **تتبع** قوله وخبر الاحاد كالجنس
وباقى قيوده كالفضل وقوله بنقل عدل احراز عما ينقله غيره عدل وقوله هو سمي
فضله يتوسط بين المبتدئ والخبر يوزن بانه ما بعده خبر عما قبله وليس
بنتقل له وقوله لانه يخبر ما يسمي صحيحا بامر خارج عنه كما تقدم ويتفاوت
رتبة اي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المختصة للتصحيح القوة
فانها لا تكون كما كانت مفيدة لقلية الظن التي عليه مدار الصحة اقتضت
ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور الموقوفة واذا كان كذلك
فما تكون رواته في الدرجة العليا والعدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب
التصحيح كان اصح من رواته فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة
انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن
سليم بن عبيدة بن عمر عن علي وكابرهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
ورواته في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن الجوزي عن جده عن ابيه الى موسى
وكذا بن سالم بن عمار بن ثابت عن انس وروايتها في الرتبة كسليم بن ابى
صالح عن ابيه عن الهريزي وكالفلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن الهريزي فانه الجمع
يشتملهم اسم العدالة والضبط الاداة المراتبة الاولى فيهم الصفات المبرجة
ما يقتضيه تقديم رواتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضيه
تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية بين يديها في تقديمه حسننا كتحديث
بن

بما يكون رواته في الدرجة العليا والعدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب التصحيح كان اصح من رواته فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سليم بن عبيدة بن عمر عن علي وكابرهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وروايتها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن الجوزي عن جده عن ابيه الى موسى وكذا بن سالم بن عمار بن ثابت عن انس وروايتها في الرتبة كسليم بن ابى صالح عن ابيه عن الهريزي وكالفلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن الهريزي فانه الجمع يشتملهم اسم العدالة والضبط الاداة المراتبة الاولى فيهم الصفات المبرجة ما يقتضيه تقديم رواتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضيه تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية بين يديها في تقديمه حسننا كتحديث بن

بما يكون رواته في الدرجة العليا والعدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب التصحيح كان اصح من رواته فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سليم بن عبيدة بن عمر عن علي وكابرهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وروايتها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن الجوزي عن جده عن ابيه الى موسى وكذا بن سالم بن عمار بن ثابت عن انس وروايتها في الرتبة كسليم بن ابى صالح عن ابيه عن الهريزي وكالفلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن الهريزي فانه الجمع يشتملهم اسم العدالة والضبط الاداة المراتبة الاولى فيهم الصفات المبرجة ما يقتضيه تقديم رواتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضيه تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية بين يديها في تقديمه حسننا كتحديث بن

بن اسحق بن عاصم بن عمر بن جابر بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقس
عليه المراتب ما يشبهها والمراتب الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها
اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق في ترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع
ما اطلق عليه الائمة ذلك ارجحه على ما لم يلقوه ويحقق بهذا القاضل ما
استفاد الشيوخ على تحريجه بالنسبة الى افراد له احدها او ما انفرد به البخاري بالنسبة
الى افراد به مسلم لا تفاق العلماء بعدها على تلقى كتابهم ما بالقبول واحتمل في
بعضهم في انما ارجح فاتفقا عليه ارجح من هذه الحيشة من لم ينفقا عليه وقد شرح
الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد من احيد التصحيح بنقصه وانما نقل
عن ابى على التنبه بورد انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح ما يكون
اصح من صحيح البخاري لانه اعانني وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذا انما هو ما
تقصيه صفة افضل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة بمازنتك
الزيادة عليه ولم ينفع المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المقاربة انه فضل صحيح مسلم
على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن الشياق وجودة الوضع والترتيب وايضا
اخذ منهم بانه ذلك راجع الى الصحة ولما فصحه به لورده عليهم شاهد الوجود والصفقات
التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم واسدوا في
اخر واشد اتماما مما في من حيث الاتصال فلا شقاق انه يكون الراوي قد ثبت له
لقاه من روى عنه ولو مرة والتفتي مسلم بطلق المعاصرة والزم البخاري بانه يحتاج
لانه لا يقبل العتقة اصلا وما الزم به ليس بلان لم لانه الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة
لا يجوز في رواياته احتمال انه لا يكون الراوي سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مياكسا
والمسئلة مفروضة في غير المدلس واما جحانه من حيث العدالة والضبط فلا الهال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عدده من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال
البخاري مع انه البخاري لم يكفر من اخبر حديثهم بلغ البرهم من شيوخه الذين
اخذ عنهم ومما رتب حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما جحانه من حيث

بما يكون رواته في الدرجة العليا والعدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب التصحيح كان اصح من رواته فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سليم بن عبيدة بن عمر عن علي وكابرهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وروايتها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن الجوزي عن جده عن ابيه الى موسى وكذا بن سالم بن عمار بن ثابت عن انس وروايتها في الرتبة كسليم بن ابى صالح عن ابيه عن الهريزي وكالفلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن الهريزي فانه الجمع يشتملهم اسم العدالة والضبط الاداة المراتبة الاولى فيهم الصفات المبرجة ما يقتضيه تقديم رواتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضيه تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية بين يديها في تقديمه حسننا كتحديث بن

بما يكون رواته في الدرجة العليا والعدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب التصحيح كان اصح من رواته فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سليم بن عبيدة بن عمر عن علي وكابرهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وروايتها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن الجوزي عن جده عن ابيه الى موسى وكذا بن سالم بن عمار بن ثابت عن انس وروايتها في الرتبة كسليم بن ابى صالح عن ابيه عن الهريزي وكالفلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن الهريزي فانه الجمع يشتملهم اسم العدالة والضبط الاداة المراتبة الاولى فيهم الصفات المبرجة ما يقتضيه تقديم رواتهم على التي يليها وفي التي يليها من قوة الضبط ما يقتضيه تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية بين يديها في تقديمه حسننا كتحديث بن

عدم الشذوذ والاعتلال فلا بد مما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عدد مما
 انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجمل من مسلم في العلوم
 فاعرف بضاعة الحديث منه وانه مسلم تلميذه وخبره ولم يزل يستفيد منه حتى انما
 حتى لقد قاله الذي لم يزل يظن ان البخاري كان لا يزل يستفيد منه حتى انما
 وفي اوجبه شرط البخاري على غيره فقدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في
 الحديث ثم صحيح مسلم لشاركته في البخاري في اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقول ايضا
 سوى ما عاينته في نسخة من حيث الاصلية ما وافقه شرطه بل لا بد ان يكون
 رواه ما مع باقي شروط الصحيح ورواهها في حصول الاتفاق على القول بتقدمه بل لم
 يطبق في الزعم من مقدمه على غيره في رواياتهم وهذا اصل لا يخفى عنه الا
 بد ليكل فانه كان الخبر على شرطه ما كان دون ما اخرج مسلم او غيره وان كان
 على شرط احدهما فقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وبعده تبعاً لا اصل من
 يخرج النامه هذه ليست اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة ومنه ثمة قيمه سابع وهو
 ما ليس على شرطها اجماعاً وانفراداً وهذا التفاوت انما هو بالنظر في الحديثية
 المذكورة انما اخرجت في ما هو فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم عليها
 فوجه اذ قد يرضى للموفق ما يحمله فائقاً لما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً
 وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حقيقته وثبته صار بها يفيد العلم فانه يقدم
 على الحديث الذي يخبره البخاري ان كان قد اطلقوا وكما لو كان الحديث الذي لم يخبر به
 من ترجمته ووصفت يكونها صحيح الاسناد كما لك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما
 انفراد به احدهما مثلاً لا سيما انما كانت في اسناده من فيه مقال فادخلف الضبط اي
 قل يقال خفف القوم خفوا فقلوا والمراد ببقية الشرط المتقدم في هذا الصحيح
 فهو الحسن لانه لا يشعخاش وهو الذي يكون عند بسبب الاعتناء بحديث
 المستور اذا تقدمت طرقة وخبره باشرط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم
 من الحسن مشاركتي للضعيف في الاحتياج به وان كان دون ومثاله في
 من رتبته انقسامه

٨٧
 في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكيفية طرفة بصره وانما يحكم له
 بالصحة عند تعدد الطرقات لانه المصنوع المجمع فيه تجبى القدر الذي يطرأ
 ضبطه اولى الحسن عن روى الصحيح ومنه تطلق الصحة على الاسناد الذي
 يكون حسناً لانه لو تقدم اذا تقدم وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا في الصحيح
 والحسن في وصف واحد كقول الترمذي وغيره حسن حديث صحيح فالمراد
 الحاصل من الجمع في الناقض هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
 حيث يحصل منه التقدم بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع
 بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح اثبات لذلك القصور
 ورفعه ومحصل الجواب ان تزداد ائمة الحديث في حال ناقضه في التجهيد
 ان لا يصح باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه عند قوم لا يوافقون
 لانه حقه ان يقدح حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف في الذي بعده
 وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لانه الحسن اقوى من
 التردد وهذا حيث التردد والاي اذا لم يحصل التردد فاطلق الوصفين
 معا على الحديث يكون باعتبار اسناديه احدهما صحيح والاخر حسن وعلى
 هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فيه لانه كثره
 الطرقات تفوق فانه قيل قد صحح الترمذي بانه شرط الحسن انه يروى
 من غيره وفيه فليكن يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا ينفرد
 الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً وانما عرف
 بغيره خاص منه وقع في كتابه وهو ما قيل فيه حسن من غير صفة اخرى
 وذلك انما يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي
 بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب
 وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وانما وقع على

به الحسن لانه

حديث
 حديث

حديث
 حديث

حديث

انما تروى بروي اثنين

بشيء اجتماعا في اشتراط المخالفة وافترقا في اذ الشاذ رواية ثقة او صحت
 والمفكر رواية ضعيف وقد غفل من سميته بين ما والله اعلم وما تقدم ذكره
 من الفرد التبع ان وجد بعد ذلك يكون قسرا وقد وافقه غيره في قول المتابع بكسر الهمزة
 والمتابعة على مراتب ان حصلت الرواية ففسد فيها التامة وان حصلت الشيخية
 في فردية ذلك القاصصة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي
 في الامم عن مالك بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الشكر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروا
 قاه غم عليكم فاكملوا العدة ثلثين فلهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم
 ان الشافعي تفرد به عن مالك فغيره في غريبه لانه اصحاب مالك
 روى عنه عند هذا الاسناد بلفظ قاه غم عليكم فاقدوا له كره وجدنا
 الشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القتيبي كذلك اخبره البخاري
 عنه عن مالك وهذه متابع تامة ووجدناه ايضا متبعة قاصرة في صحيح ابن
 حزم عن رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر
 بلفظ فاكملوا ثلثين وفي صحيح مسلم عن رواية عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابي عمر بلفظ فاقدوا ثلثين ووافقتنا في هذه المتابعة سواء كانت
 تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاءت باللفظ لكفى لكثيرا من خصيصه يكون في اللفظ
 من رواية ذلك الصحابي وان وجد ملتزم بروي من حديث صحابي آخر شبيهه
 في اللفظ واللفظ او في اللفظ فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قد مرناه
 ما رواه النسائي في رواية محمد بن حنين عن ابيه عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابيه عمر سواء فلهذا باللفظ واقفا باللفظ
 وفيه ما رواه البخاري عن رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ قاه غم
 عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلثين وخصه من المتابعة بما حصل باللفظ
 سواء كان ذلك من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد باحصل باللفظ

كذا في نسخة

كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر في سبيل
 واعلم ان يتبع الطرف من الجوامع والاشياء الاجزائية كذلك الحديث الذي
 يظن انه في ذلك هل له متابع ام لا هو الاعتبار وقوله ابن الصديق معرفة الاعتبار
 والمتابعات والاشياء قد يفرق بين اعتبار قيمتها لها وليس كذلك بل هي ليست
 التوصل اليها وجميع ما تقدم من اقتسام المقبولات فائدة تقسيم باعتبار ما تتبع
 عند العارضة والله اعلم ثم المقبول ينقسم ايضا الى مقبول به وغير مقبول به لانه سلم
 من المعارضة اما ما يات خبر بزيادة في الحكم وامثلة كثيرة حواشي فلا يحلوا
 افتاده يكون معارضة مقبول لا مثله او يكون مردودا فالثاني لا اثر له لانه القوي لا يفتد
 مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بثلثه فلا يحلوا افتاده يكون الجمع بين
 مدلولها بغير تعسف او لاقاء امكن الجمع بينهما النوع المستثنى من الحديث
 ومثل ما ابن الصديق في حديث لا تحذروا ولا تطيروا مع حديث في من الحج يوم فركب
 من الاسد وكذا في الفقيه وظاهرهما التفاضل ووجه الجمع بينهما ان هذه الاوضاع
 لا تعدي بغيرها لكن الله سبحانه وتعالى جعل الخطة الميضية بها الصحيح سببا ناقضا
 لا عدله من غير ثم قد يختلف ذلك من سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع
 بين ما ابن الصديق تبعا لفظة والاولى في الجمع ان يقال ان فيه صلى الله عليه وسلم
 للعدوى باق على عمومته وقد صح قول صلى الله عليه وسلم لا يهدم بيت شيئا وقوله صلى
 الله عليه وسلم من عارضني بالبيت الاجرب يكون في الابل الصحيحة في الخطا
 فحجب حيث روى عليه يقول من اعدي الاول يعني الله سبحانه وتعالى
 ابتداء ذلك والثاني كما ابتداءه في الاول والامر بالفراغ من المحرم من
 باب ستر الزنا راجع لثلاث يتفق للشخص الذي يخالف في ذلك بتقدير
 الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك سبب مخالطة فيعتقد
 صحة العدوى فيقع في الحج فامر بتجنب حشمة المادة والله اعلم وقد صنف
 في هذا النوع الشافعي كتابا اختار في الحديث لكنه لم يقصد استنباطه وقد صنف

كيفية التوصل
 حديث مقبول حكمه
 اي حديث مشهور وجيز

معارضة
 ضيق حديث ضعيف

اي رواية من آخره

امراض
 امراض

الامة
 الامم

فيه بعد اية قتيبة والظاهر ان لا يمكن الجمع فلا يجوز ان يكون
 التبرع اولاً فان عرفت ان ثبت المناهضة او بالتحديد في النسخ والنسخ
 المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متاخر عنه والنسخ ما دل
 على ارفع المذكور وتسمية ناسخا كما ذكره القاسم في الحقيقة هو انه تعالى يعرف
 النسخ بامور اضر بها ما ورد في النص الحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم
 عن زيادة القبول الا فزوروها فانها تذكر الاخرة ومنها ما يحتمل الصالح الي
 بانه متاخر كقول جابر كان اخر الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
 الوضوء مما مسته النار اخبره اصحاب السنن ومنه ما يعرف بالتابع وهو
 كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتاخر الاسود معارضاً لما تقدم عنه لا حتم
 ان يكون سمي صحابي آخر فيتم من المتقدم المذكور او مثله فارسله كونه وقع
 النص في صحيحه من النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يكون ناسخاً بشروط
 ان يكون لم يتخلل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه واما الاجماع
 فليس بناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف التابع فلا يجوز ان يكون تابعاً
 احدهما الاخر بوجوه وجوه التجميع المتعلقة بالمتن او بالسناد او لافان
 التجميع تعليل المصير اليه والافان فصار ما تراه من التعارض واقعاً على هذا الترتيب
 الجمع اذ امكن فاعتبر بالناسخ والنسخ فالترجيح ان تعين ثم التوقف على العمل باحد
 الحديثين والتعيب بالتوقف او الى من التعيب بالتساقط لان خفا ترجيح احدهما
 على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الزمنية مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه
 والله اعلم ثم اوردوه وجوب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في رايه
 اخذوا وجوه الطعن اعم ان يكون لانه يرجح اليه بانه الرأي او الى ضبطه فما
 لسقط اما ان يكون من مبادي السند تصرف مصنف او من اخره اي الاسناد
 بعد التابع او غير ذلك فالاول المعلق سوان كان ذلك الساقط واحداً ام اكثر
 بينهم وبين المفضل الذي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعليل
 المفضل

لا يسمو

بسم

لا يسمو

لا يسمو

المفضل بانه ما سقط منه اثنا فصارا يجمع مع بعض صور المعلق
 ومن حيث يقييد المعلق بانه تصرف مصنف من مبادي السند يفتقر منه اذ هو
 اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه ان يحذف الا الصحابي الا التابعي و
 الصحابي معاً ومنه ان يحذف من جهة ويضيف الى من هو فوقه فان كان
 من جهة شيخاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل سمي تعليقا او لا والتجيز
 في هذا التفصيل فان عرف بالنسخ والاستقراء ان فاعل ذلك هو مدلس
 قضى به ولا تعليل واذا ذكر التعليق في قسم المردود للجهاز كمال المحذوف وقد
 حكم بصفحة ان عرف بالرجوع مستحق من وجه آخر فان قال جميع من اخذ في ثقات
 جاءت مسألة التعديل على الابهام والجهل لا يقدر على سمي لكن قال ابن الصلاح
 هذا ان وقع الخلف في كتاب التزمت صفته كالحجاء فالتابع فيه بالجنس دل
 على انه ثبت اسناده عنده واذا حذف لغرض من الغرض وما الى فيه
 بفيل الجرم فقيه مقال وقد اوضحت امثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح
 والتابع وهو ما سقط من آخره من بعد التابع هو المرسى وصورة ان يقول
 التابعي سوء كانت كبرى او صغيراً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل
 كذا او فعل محضه كذا ونحو ذلك واذا ذكر في قسم المردود للجهاز كمال المحذوف
 لانه يحتمل ان يكون تابعاً ويكون تابعاً وعلى الثاني يحتمل ان يكون نفعاً
 والثاني يحتمل ان يكون حكم على الصحابي ويحتمل ان يكون حكم على تابعي آخر
 ويحتمل الثاني فيجوز الاحتمال السابق ويتقدم اما التجيز العقل فالي
 بعض التباين له واما بالاستقراء فالي سبعة او سبعة وهو اكثر ما وجد من روايته
 بعض التابعين ع بعض فان عرف من حادثة التابعي انه لا يرسل الا
 نسخاً قد ذهب جمهور المحدثين الى التسوية لبقاء الاحتمال وهو احد قول
 المفضل

لا يسمو

لا يسمو

لا يسمو

لا يسمو

لا يسمو

لا يسمو

لا يسمو

علم وخصول مطلقا وانما الفرق الاول يكون الفقيه استند في هذا القول وانما
 الفقيه بالمتقدم في بيان بانه يروى عن سبيل التوفيق او
 مخالفة الشرائع او جهل الله بانه لا يعرف فيه تعديل ولا ترجيح معين
 او بدعيته وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي عليه السلام
 لا بمجانبة بل بنوع شبهة او سوء حفظ وهي عبارة عن لا يكون غلطه اقل
 من اصابتة فالقسم الاول وهو المصحح يذب الراوي في الحديث النبوي
 هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد
 يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك الاور
 انتهى في ذلك وانما يقيم بذلك منهم من يكون اطلاقا ناعيا وذهنيا ناعيا
 معرفة بالقرائن الدالة على ذلك متعمدة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال
 ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك الاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاور انتهى
 وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاور اصلا وليس ذلك مراده وانما في القطع
 بذلك ولا يزم من نفي القطع نفى الحكم لانه الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا
 كذلك ولو كان كذلك لما ساء قتل المقر بالقتل ولا جرم المعترف بالزنا الاحتمال
 ان يكون كاذبا بين فيما اعترف اقراره ومن القرائن التي يدرك بها الموضوع ما يروى
 من حال الراوي كما وقع لما مور بن احمد ان ذكر حصة الخلاف فيكون حسن
 سمع من الجهرية اولاف او في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع
 الحسن من الجهرية وكما وقع لفيان بن ابراهيم النخعي حين دخل على المهدي فوجده
 يلعب بالجام فاق به الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في خوف
 او نصل او خوف او جنان فزاد في الحديث او جنان فزاد في الحديث ان كذب لاجل
 قامة بزيح الحمام وقال انما حلت على ذلك ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان
 يكون مناقضا لبعض القراء او السنة المستمرة او الاجماع القطعي او صحيح
 العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك الثاويل ثم المروي تارة يخبر عن الوضع وتارة
 ياخذ

قول كذب الراوي

ياخذ من كلام غيره لبعض السلف الصالح او قوله الحكماء او الاسرار ثلثيات
 او ياخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيكتب له اسنادا صحيحا ليرفعه والحال الذي وضع
 على الوضع اما عدم الدين كاذبا او غلبة الجهل لبعض المتعبدين او فساد
 العصبيية لبعض المقلدين او اتباع هواي لبعض الرؤساء او الالهة اب
 لقصد الاشتغال وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الحرورية
 وبعض المتصوفة نقل منهم اباحة الوضع في الرغيب والشهيق وهو غلط
 من فاعله شفاء من جهل لانه الرغيب والشهيق من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا
 على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والحق الكبار وبالبحر ابو محمد الجويني
 فلهذا فقد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على تحميم رواية الموضوع
 الامم وتايبان لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى ان كذب
 فهو واحد كما ذابون اخبره مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود وهو ما يكون
 بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المروي والثالث المنكر على الراوي من لا يشترط
 في المنكر قيد الخلفه وكذلك الرابع والخامس في بعض غلطه او كذبه
 غفلة او ظفر فقهه منكره وهو القسم السادس وانما اوضحه بطول
 الفصل اهل على عليه على الوهم بالقرائن الدالة على رويته وصل من اسرار المنقطع
 او ادخل حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القامحة وتحصل معرفة ذلك
 بكثر الشك والنجس وجميع الطرق فهذا هو المخل وهو من الغرض انواع علوم الحديث
 وادقها لا يقوم به الا من رزقه الله فهما ناعيا وحفظا وسقا ومعرفة تامة
 بمراتب الرواة وملكه قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يكن كماله في الاقليل
 من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة
 والي فاته واليزيد بن زرع والدارقطني وقد تفرغوا لعلومهم اقامة الحجة
 على دعواه كالتصريح بنقل الدينار والدرهم في المني الله وهي القسم
 الرابع كانت واقعة بسبب تفريق نسبا في اسياق الاسناد فالواقع

هو ما من الحديث
 بان يقول هو الموضوع

نقد سند صحيح

فيه ذلك التغيير فهو مدح الاسناد وهو اقسام الاول ان تروى جماعة الحديث
 باسناد مختلف فيرويه عنهم او يجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا
 يثبت الاخذ في الثاني ان يكون المتن عند الراوي فامنه فانه عنده بالاسناد
 باخر فيرويه روي عنه ثالثة بالاسناد الاول وهذا اذ يسمع الحديث من شخص الاصل فامنه
 فسمع من شخصه بواسطه فيرويه روي عنه ثالثة بالاسناد الاول وهذا اذ يسمع الحديث من شخص الاصل فامنه
 عند الراوي متناه مختلفان بالاسنادين مختلفين فيرويهما روي عنه مقتصر على احد الاسانيد
 سادس اروي به احد الحديثين بالاسناد الخاضع به لكن يزيد فيه المتن
 الاخر ما ليس في الاول الرابع يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلامه
 من قبل نفسه فيقول بعض من سمع ذلك هو متن ذلك الاسناد فيرويه
 عند ذلك هذه الاقسام مدح الاسناد واقام مدح المتن فهو ان يقع في المتن كلام
 ليس منه فتارة يكون في قوله او تارة في ثبته وتارة في نفيه وهو الاكثر لانه يقع
 بغير جملته على الجملة او بغير موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم بغير كلام
 النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل وهذا هو مدح المتن ويدرك الادراج بورد
 رواية مفصل فيقدر المدرج مما اورد فيه او بالتصيص على ذلك من الراوي
 او من بعض الامم المتأخرين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك
 وصنف الخطيب في المدرج كتابا بخطه ووردت عليه قدما ذكر مترين
 او اكثر وله الخبر ان كانت الخالفة بتقديم وتأخير في الاسماء كمنه من كتب كعب
 بن مشر لانه اسم احد اسماء اب الاخر فهذا هو المطلوب والخطيب فيه كتاب ارفع
 الارشادات وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث الهيرورة عند مسلم في السبع
 الذين يظلمهم الله تعالى في ظل عرشه ففيه رجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم
 بينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب على احد الروايات وانما هي حجة لا يعلم شمالا ما
 تنفق بينه كافي القبحين وان كانت الخالفة بزيادة روي في انشاء الاسناد
 من لم يزد لها اتفق من زدها فلهذا هو المزيد في متصل الاسانيد وشرطه ان يقع

النصب

النصب بالسمع في موضع الزيادة والا فليكن كانه معناه مثل تر تحت الزيادة او
 ان كانت الخالفة بابا له اي الرواية ولا مرجع لاحد الراويين على الاخر فهذا هو
 المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا ويقتضي في المتن ولكن قل ان كان الحديث
 على الحديث بالاصطرب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد وقد
 يقع الابدال عند الراوي بزيادة اختيار حفظ امثاله من فاعله
 كما وقع لسماع بن ابراهيم والقبيل وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه
 بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عند الراوي لمصلحة بالانفراد
 مثله فمروى من اقسام الموضوع ولو وقع غلط اخر من المقلوب
 او العذر وان كانت الخالفة بتغيير حرف او حرفين مع بقائه
 صورة الخط في السياق وانه كان ذلك بالنسبة الى النقط فالصنف
 وان كان بالنسبة الى الشكل فالحرف ومعرفة هذا النوع مهم وقصوف فيه
 المسك والدرقطين وغيرهما وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا
 يجوز تغير تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالقصر
 ولا ابدال اللفظ للادف باللفظ المرادف له الا للعالم بمدلول
 الالفاظ وبما يحيل المعاني على الشيء في السلبين اما احصاء الحديث
 فالأكثر من عجزه ان يكون الزجاء مختصرة عالم الادب العالم
 لا ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق له بما يبقيه منه بحث لا يختلف
 الدلالة ولا يحمل السان حجة يكون المذكور والمخوف بمنزلة
 خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد
 ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء وما لا يربطه بالمعنى فاختلاف
 فردا مشتركا والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوالهم في الجمع الاجماع على
 شرح الشريعة للعلماء للعارف به فانما ذال الابدال بلفظ اخر
 فجواز باللفظ المعرب لم يزل وقيل انما يجوز في المفردان دون المركبات

وقيل انما يجوز ان يستخلص اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل انما
يجوز ان كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وبقي معناه مرسا في ذهنه
قله ان يرويه باللفظ لمصلحة يحصل الحكم منه بخلافه كان مستخلص اللفظ وجميع
ما تقدم يتعلق بالجواز وعنده ولا شك ان الاول ايراد الحديث بالفاظه
دونه التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية
باللفظ لئلا يتسلط من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع لكثير
من الرواة قد جاءوا بعد ثبوت الموقوف فاه خفي اللفظ بان كان اللفظ مستوعبا
بقوله احتج الى الكتب المصنفة في شرح الفريسي كتاب الى عبيد القاسم
بن سلا وهو غير مستوفى وقد رتبته الشيخ موفق الذين ابن
قداسة على الحروف واجمع منه كتاب الى عبيد الروي وقد اعني
به الى قولهم سى المسمى فنقب عليه استدراك والشرح مشرب
والشرح مشرب كتاب اسم القائل حسن الترتيب ثم جميع الجميع اية الاشياء التمهيدية
وكتاب اسهل الكتب تناول مع الجواز قليل فيه واه كان اللفظ مستوعبا بكثرة
لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل
منها وقد اكثر لانه من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر
وغيرهم ثم الجاهل بالرواية وهو السبب الخامس من الظنون وسببها امره احدا
ان الرواية قد تكثر نعتا في اسم او كنية او لقب او صفة او حرف او نسب
فينبغي منها ان يذكر بغير ما اشتبه به لفظ من الاغراض فيقتل ان
آخر فيحصل الجهل بحال وصفتها في هذا النوع الموضع لا وهام الجمع والتفريق
اجاد في الخطيب وسبقه اليه عبد الفخ ثم الصور ومن امثلة محمد بن السائب
بن بشر الكوفي نسبة بعض الرواة الى حجة فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن
السائب وكتاه بعضهم ابا النصر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هاشم
فصار يظن ان جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه

بموضوع

الافتقار

الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك والامر الثاني ان الرواية قد يكون موقوفة
لحديث فلا يكس الاخذ عنه وقد صنفوا فيه الواحد وهو من لم يرو عنه الا واحد
ولو سقى فمن جملة مسلمة والحسن بن سفيان وغيرهما اولاد يسي الرواية
اختصاصا كمن الرواية عنه كقول اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان
ويستدل على معرفة اسم المبرك بن روده من طريق اخرى مستوفى وصنفوا فيه
المبركيات ولا يقبل حديث المبرك ما لم يسم له شرا فقول الخبر عدالة رواية ومن
ابهم اسم لا يعرف عنه فكيف عدالة ولذا لا يقبل خبره وتوابعهم بلفظ
التعدي بل كان يقول الرواية عنه اخبرني الثقة لا قد يكون الثقة عنه فيجوز
عند غيره وهذا على الاصح في المسئلة وهذه الثلاثة لم يقبل المرسل ولو ارسله
العدل جاز ما لم يلد الا حتميا لا يحتمل وقيل يقبل حكما بانظاهرا اذا
المرج على خلاف الاصل وقيل ان كان الفاعل عالما اجزاء
ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث
علوم الحديث والله ثقة الموقوف فلان سمي الرواية والنقل
راوا واحدا بالرواية عنه فهو مجهول القلب كالمبرك الا انه يوثق
غيره بنقله عنه على الاصح وكذا من ينقل اذا كان متأكدا لذلك وان
روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور وقد
قبل رواية جماعة بغير قيد ورد هذا المجهول والتحقيق ان رواية المستور
ونحوه متوافية الاحتمال لا يطلو القول بدها ولا قبولها بل يقال في موقوفه الى
استبانة حالة كما جزم امام الحرمين ونحوه قوله ابن الصلاح فيمن
جرح بغير مفسر ثم البدع وهو السبب التاسع من اسباب الظنون
في الرواية وهي اقسامها يكون بلفظ كان يعتقد ما يستلزم الكفر او ينقض
فالاول لا يقبل صاحبها المجهول وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد
حل الكذب لشدة مخالفة قبل التحقيق لا يرد كل مكلف ببدعة لا يخل

لما تفتت ندىه مخالفاً لمبتدعه وقد تبالغ فتكفر مخالفاً لغيرها فلو اخذ ذلك
 على الاطلاق لا يستلزم تلفيق جميع الطوائف فالمعتمدان الذي ترد روايته
 في اكثر من متواتر في المتن معلوم ان الذين بالتزوير وكذا من اعتقد
 حكمه فاقام من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبط ما يرويه
 مع ورجوعه وتفاوته فلو مانع من قبوله والثاني وهو لا يقتضيه بدعة التكفير
 اصلاً وقد اختلفوا في قبوله ورده فقبل برده مطلقاً وهو بعيد والكثير
 ما عدل به في الرواية عنه ترجيحاً لا مراً وتنبهوا بذكره وعلى هذا فينبغي
 ان لا يروي عن مبتدع وقيل يقبل مطلقاً الا انه اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل
 يقبل من لم يكن داعية الى بدعة لانه تزيت بدعته قد تحل على مخالفة الروايات
 وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا في الاصح واعترض ابن حبان فادعى
 الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية
 الا ان يروي ما يروي بدعة فيرد على المذهب المختار وبصرى الحافظ
 ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب جرحوا في شيخ ابو داود والنسائي وكتاباه
 معروف الحال فقال وصف الرواة ومنهم زايغ عن الحق اوعى الستة صادق
 الله سبحانه فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً اذا لم
 يقو بدعته انتكاساً وما قاله المخرج لانه العلة التي بهارت حديث الداعية
 واردة في اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع وان لم يكن داعية
 والله اعلم ثم تسو الخفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن
 والملاية من لم يرجح جانب اصحابه على جانب خطاه وهو على ما بين
 ان كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على أي بعض
 اهل الحديث او ان كان سوء الحفظ طارياً على الراوي اما كذب او
 لذهاب بصره او لاشراف كتبه او عدمها بآء كانه يعتمد ما فصح
 الى حفظه فساء في نهو المختلط والحكم فيه ما حدث به قبل

من انكر امره

احتمال

قبل الاختلاط اذا علم قبل وادله يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر
 فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الاخذين عنه ومتى توبع السني الحفظ
 بمقتضى كانه يكون فوضوا مثله لادونه وكذا المختلط الذي يتميز والمستور
 والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً
 لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار مجموع المتابع والمتابع لانه كل واحد منهم
 احتمال ان يكون روايته صحيحاً او غير صحيح على حد سواء فاذا جاء به المقتضين
 رواية موافقة لاحد رجح احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك
 على ان الحديث محفوظاً فارتقى من درجة توقف الى درجة القبول ومع ارتفاع
 الى درجة القبول فهو محفوظاً عن رتبة الحسن لذاته وبقا توقف بعضه على اطلاق
 اسم الحسن عليه وقد انقض ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والوثوق الاسناد
 وهو الطريق الموصل الى المتن والمثبت هو غاية ما ينسب اليه الاسناد
 من الكلام وهو ما قد ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقتضيه لفظه
 اما نصريحاً او حكماً اذ المنقول بذلك الاسناد من قول صلى الله عليه وسلم او من
 فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول تصريحاً ان يقول
 الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا
 او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو
 او غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع
 من الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رايت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل كذا او يقول هو او غيره مكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً
 ان يقول الصحابي فعلت كذا مخففة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويقول هو او غيره فعل فلان مخففة رسول

حديث

تلفظ الحديث

ايكسج حقه الله

صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر كذا له ذلك ومثال المرفوع من
 القول حكما لا تصريح ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن
 الاسرار الخفية ما لا يحل للاجتهاد فيه ولا له نقل بيان لغة او شرح
 غريب كالاجابة عن الامور الماضية من بدع الخلق واخبار الانبياء والاشياء
 كالملاحم والفتن واحوال يوم القيامة وكذا الاخبار عن ما يحصل بعده ثواب
 مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره بذلك
 يقتضي خبرا وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقاتل به ولا موقفا
 للمجاز الا النبي صلى الله عليه وسلم او بعض من يجدر به الكتب القديمة فلهذا
 وقع الاحتراز على القسم الثاني فاذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فليوم مرفوع سواء كان قد سمع منه او عنده واسطة
 ومثال مرفوع من الفعل حكما ان يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه فيقول على
 ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي في صلوة على النبي
 الكسوف في كل ركنة الكوفة ^{عليه} ومثال المرفوع من التقريب حكما
 ان يجلب الصحابي انهم كانوا يفعلون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه صلى الله عليه وسلم
 على ذلك لتوفره واعقبهم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان
 زمان نزول الوحي فلا يقع فيه الصحابة فعل شيء ويستمررون عليه الا وهو
 غير ممنون الفعل وقد استدلل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز القول
 بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينزل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وبلحق بقوله حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع صريح الصريحة بالنسبة
 اليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يبينه
 او رواه او يبلغ به او رواه وقد يقتصر على القول مع حذف القائل
 ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة

للصحابية

هبة رضي الله عنه ان قال قال ثقاتون فوما الحديث وفي كلام الخطيب
 اذا صلبت خاض باهل البصرة ومن الضيع المحملة قول الصحابي
 من السنة كذا فلا نقل على ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق
 قال لهذا قالها غير الصحابي فلهذا لم يضمنها الى صاحبها السنة
 العمري وفي نقل الاتفاق نظر فمن الشافعي في اصل المسئلة قولان
 وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصديق في من الشافعية وابو بكر الرازي
 من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر واحتجوا بانه السنة تنزل
 بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره واجيبوا بان احتمال
 ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روي البخاري في صحيحه حديث
 ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في قضية مع الخراج حين
 قال له ان كنت تريد السنة فارجع بالقبول قال ابن شهاب فقلت
 لسالم افعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يمتنع بذلك السنة
 فنقل سالم وهو احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين
 عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك موقعا واحتياطوا ومن
 هذا قول ابو قلابة عن انس من السنة اذا تروى البكر عن النبي صلى الله
 عنه هاسبا اخر جاء في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان
 رفعوا النبي صلى الله عليه وسلم ان لو قلت لم الكذب لانه قول من السنة
 هذا معناه لكن ابراهه بالصفة التي ذكرها الصحابة اولى ومن ذلك قول
 الصحابي امرنا ان لا نكذب او ننهب او نرهب كذا فالحذف فيه كالحذف في النبي قبله
 لانه مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى الامور والنهي وهو الرسول
 وخالفه ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كما في قوله

عليه السلام

او الاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط واجيبوا بان اصله الاول
وما عده محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجح وايضا فان كان في طاعة رئيس اذا
قال امرت لا ينقل عنه امره الرئيس وما قول من قال يحتمل ان ينقل ما ليس بامر
امر فورا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صح فقال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لانه الصحابي عدل عارف بالثبوت فلا
يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما
نقدت ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعله الافعال بان طاعة الله تعالى او رسوله او
معصية كقول عمار صام اليوم الذي يشكر فيه فقد عصى بالقسم صلى الله عليه وسلم
فلهذا حكم الرفع ايضا لانه الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم او ينقل
غاية الاسناد الى الصحابي كذا كذا مثل ما تقدمت وكونه اللفظ يقتضي التصريح بان
المنقول هو قول الصحابي او من قبله او من نظيره ولا يجمع ما تقدم بل معطية
والتي فيه لا يشتط فيه مساواة من كل جهة وما كان هذا المختص بالجميع انواع
عليوم الحديث استطد منه في تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقب النبي
صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولم يزلت ردة في الاصل ولم يزل
باللقاء ما هو اعلم في المجالسة والجماعة ووصولها الى الاخرى وان كان
ويدخل فيه رؤية احد من الافراساء كان ذلك بنفسه في نفسه والتعبيل باللفظ
اول من قول بعضهم الصحابي من رآه النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن ابي
مكثوم ويخرج من العياش وهم صحابة بل يزدو واللفظ في هذا التعريف كالجنس
وقولي مؤمنا باللفظ الفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا
قولي به فصل ثالث يخرج من لقيه مؤمنا بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه
مؤمنا بانه سييئ لم يذكر البهنة في نظر وقولي ومات على الاسلام
فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله
بن جحش وابن خصل وقولي ولو تخللت ردة اي بين لقيه مؤمنا به

وبين

مقامه

وبين مواته على الاسلام فانه اسم لصحة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته
احييه وسواء لقيه ثانيا لا وقول في الصحة الشارة الخلاق في المسئلة ويدل
على رجاء الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان من ارتد وانقرب
الى الجحيم فصدق النبي فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخيه
ولم يتخلف احد من اهل بيته في الصحابة ولا من خرج احاديثه في المسائل وغيرها
تنبيه لان احدها الاحفاء يتجاءل رتبة من لازم صلى الله عليه وسلم وقال معه
او قتل تحت راية عيسى لم يلزمه او لم يحضر معه مشهودا وعلمه بغيره
او ما شاة قليلا او رده على بعد او في حال الطفولية وان كان شرفه الصحة
حاصلا للجميع ومن ليس له منهم سماع من غير مرسون حيث الرواية وهم من
ذلك معدودون في الصحابة لما لا قوة في شرف الرواية نانيها يعرف كونه صحابيا
بالتواتر والاستيفان او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقاة
التابعين باخباره عن نفسه بانه صحابي اذ كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان
وقد اشكل هذا الاخير جماعة من حيث ادعوا ذلك نظير دعوى من قال انا
عدل ويحتاج الى تأمل وينتهي غاية الاسناد الى التابعي وهو الصحابي كذلك
وهذا متعلق باللفظ وما ذكره الاقيد الاعان فذلك خاص بالنبي صلى الله
عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن استدل في التابعي طول اللازمة
او صحة السماع والتبين ويقتضي بين الصحابة والتابعين طبقة اخرى
اختلفت في طاعتهم باق القسم ومن تخلف موات النبي ادركوا الجاهلية ولا ينقل
ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم فقد هم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض
وعبد الله بن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه افصح في خطبة كتابه
بانه انما اوردتهم فيكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل الفقه والصحاح انهم
معدودون في كبار التابعين سواء علم عرف ان ولده
فلاح كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

تنبيه الثاني

كانت جاشي أملا لكون ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
ليلة الاسراء كما كشف له عن جميع من في الارض فاشهد فينبغي ان بعد
من كان مؤمنا به في جبهة صلى الله عليه وسلم اذ ذاك وان لم يلاق في الصحابة
لحصول الرؤية له في جبهة صلى الله عليه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من
الاقسام الثلاثة وهو ما ينبغي ان يثبت في الاستدلال هو المرفوع سواء كان ذلك الاستدلال
باسناد متصل ام لا والثاني الموقوف وهو ما ينبغي ان يثبت في الثالث الموقوف
وهو ما ينبغي ان يثبت في الرابع وهو ما ينبغي ان يثبت في الخامس وهو ما ينبغي ان يثبت في السادس
فيه في التسمية مثله اي مثل ما ينبغي ان يثبت في التسمية جميع ذلك مقطوعا
وان شئت قلت موقوف على فلا يفصل التفرقة في الاصلين بين
المقطوع والمنقطع والمنقطع من مباحث الاستدلال كما تقدم والمنقطع من
مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس
تجوز في الاصطلاح ويقال لاخيرين اي المقطوع والموقوف الا ان الاستدلال
في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال
فقولي مرفوع كالجنس وقولي صحابي كالفصل يخرج به مادفعه الثاني
فانه مرسل او مرفوع فانه مفضل او معلق وقولي ظاهر الاتصال يخرج
به ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يتوجب فيه حقيقة الاتصال
من باب الاولى ويفهم من التقييد بالظهور انه الانقطاع الحقيقي كمنعنه
المدرس والمفاسر الذي لم يثبت لقبه لا يخرج الحديث عن كونه مسند
لاطباق الامة الذين خرجوا الاسانيد على ذلك وهذا التوفيق موقوف
القول الحاكم المسند ما رواه الشيخ عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن
شيخه متصل الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب
فاذا قال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يستحق
عنده مسند لكن قال ان ذلك قد ياتي لكن بقله وابعده ابن عبد

ابن موقرنا

البر

عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه يصح
على المسند والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا طعن به
فان قل عده اي عدد رجال السند فاما ان ينسب الى الله صلى الله عليه وسلم
بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر يرويه ذلك الحديث بعينه
بعد ذلك ينسب الى امام من ائمة الحديث ذي صفة علمية
كالحفظ والفقه والتضبط والتضيف وغير ذلك من الصفات
المقتضية للتدريج كسبعية ومالك والشوك والشافعي والبخاري
ومسلم ونحوهم فالاول وهو ما ينبغي ان يثبت في الثاني وهو
الصلو المطلق فانه اتفق ان يكون مسنده صحيحا كان الفاية
القصور في الاقصوى العلوية موجودة ما لم يكن موضوعا فاما
كالعدم والثاني العلوية تنسب وهو ما يؤول اليه في ذلك
الامام ولو كان العدد من ذلك الامام المنتزعا كثيرا وقد
عظمت رغبته متأخرين فيه حتى غلبه ذلك على كثير منهم بحيث
اهلوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كانت العلوم غيرة فانه لكونه اقرب
الى الصحيح وقلة الخلل لانه ما من راوي من رجال الاسناد الا والخطا
جاء عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظارة الجور
وكما قلت قلت فان كان في النزول مزنة ليست في العلو كما يكون
رجال او ثقات او اصف او ائمة والاتصال فيه اظهر فلا تردد ان
النزول حينئذ اولى واما من راجع النزول مطلقا واحتج بانه كثرة
البحث تقتضي المشقة فيعظم الاجر في ذلك ترجيح ما راجعني عما يتعلق
بالصحي والتضيف وفيه اي العلوية تنسب الموافقة وهي الوصول الى شيخ
احد المصنفين من غير طريقة الطريق التي تصل الى ذلك المصنف المعين
مثلا روي البخاري عن قتبية عن مالك حديثا فلو رويته من طريقه كان بيننا

او على الحديث

[illegible]

فلما عرفت عليهم لم يستكروها لكنهم لم يعتمدوها الرواية عنهم صادرة
برؤسها من الذين ردها عنهم عن انفسهم كحديث سهل بن ابي صالح عن
ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليحيى قال عبد العزيز
بن محمد لا روى عنه حديثه بيبه ابيه ابي عبد الرحمن عن سهل قال
فلقيت سهلا فاستأذنته فلم يعطني فقلت ان اربعة حديثا
عنك يكتفونك سهل بعد ذلك يقول حدثنا اربعة عنى الى
حديثه عن ابي يع ونظائره كثيرة وان اتفق الرواة في اسناد
م الا ساند في ضعيف الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا وحدثنا
فلان قال حدثنا فلان غير ذلك من الضعيف او غيرهما من الخالف
القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى آخره
او الفعلية كقولنا دخلنا على فلان فاطعنا عنه الى آخره
او القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو اخذ بالحكمة قال
آمنت بالقدر الى آخره وهو المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد
يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالاولوية فاذ التسلسل
تنتهي فيه الى سفاه من عينه فقط ورواه مسلسلا الى منتهاه
فقد وهم وضع الاداء المشار اليها على ثمانية مراتب الاول سمعت
وحدثنا ابن ابي شيبة وقرأت عليه وهي الثانية شروى عليه و
انا سمعته وهي الثالثة شروى انبا عن وهي الرابعة شروى ناولى وهي الخامسة
شروى شافى بالاجازة وهي السادسة شروى كلى بالاجازة وهي
السابعة شروى ونحوها من الضعيف المحتمل للشعاع ولا جازة ولهم الشعاع
ايضه وهذا مثل قال وذكر وروى قال القطان الاولاد من ضعيف الاداء
وهما سمعت وحدثني صاحبان كنت سمع وحده من لفظ الشيخ
وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايع بين

اهل الحديث اصطلاحاً ولا فرق بين الحديث والادخبار من حيث
 اللفظ وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرير الاصطلاح
 صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللفظية مع انه هذا الا
 صطلاح انما شاع عند مشارقة ومن تبعهم واما غالب المقارب
 فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الادخبار والحديث عندهم بمعنى واحد فان
 الراوي الذي بصيغة الجمع في صيغة الاولى كما ان يقول حدثنا فلان
 او سمعنا فلان يقول فهو دليل على انه سمع من غيره وقد يكون
 التوثيق للفظه لكن بقرينة او لم يثبت اصله الى اصح صريح
 الاداء في سماع قائلها لانها لا تجعل الاسطحة تكون حدثني قد تطلق في
 الاجازة تدليسا وارفعها مقدار ما يقع في الاملاء لما فيه التثبت
 والتخفيف والثالث وهو اخبرني والرابع وهو قرئت من نفسه
 على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا وقرئنا عليه فهو الخامس وهو
 قرئنا عليه وانا السمع وعرف من هذا ان التعيين يقتضي قرينة
 من التعيين بالادخبار لانه اخص لصورته الى حال تنبيه القراء على الشيخ
 على احد وجوه التحمل عند الجمهور وابقدم الى ذلك من اهل العراق وقد
 اشتد انكار الامام مالك وغيره من المحدثين عليهم في ذلك
 حتى بالغ بعضهم ورجحوا على الشيخ من لفظ الشيخ وذهب جمع جمع
 منهم البخاري وحكاية في اوائل صحيحه جماعة من الائمة الى انه السماع
 من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة من القوم سواء والله
 اعلم والانياء من حيث اللفظ واصطلاح المتقدمين بمعنى الادخبار الا
 في عرف المتأخرين وهو للاجازة لكون لانها في عرف المتأخرين
 للاجازة وعنونة المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر
 فانها تكون مسلسلة او منقطعة بشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة

لا يثبت

فحمولة



منه في قول المصنف

المعاصرة الامن للشيخ فانه ليس فانه ليس محمولة على السماع وقيل يستلزم
 في حمل عنونة المعاصرة على السماع ثبوت لقائه مع الشيخ والراوي عند
 ولومرة واحدة ليحصل الامن من باقي معنونه عن كونه من
 المرسل الخفي وهو المختار تبعاً لعل بين المحدثين والبخاري وغيرهما من
 الثقات واطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها يجوز ان لا تكون
 في الاجازة المكتوب بها وهو موجود في عبادة كثير من المتأخرين بخلاف
 المتقدمين فانهم اغايظون بها فيما كتب به الشيخ من الحديث الى الطالب
 سواء اذن له في رواية ام لا فاما ان كتب اليه بالاجازة فقط واستعمل
 في صحة الرواية بالتأويل استعملها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل بهذا
 الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين والاختصاص
 صورته ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب او يحضر الطالب
 الاصل للشيخ ويقول له في الصورتين هذين ويني عن فلان
 فاروق عني وشرطه ايضا ان يكون مقلداً بالتحليل واما
 بالعارضة فيقول من منعه ويقابل عليه في الآلة داوله واستودعني
 الحال ولا يكتفي لها زيادة من سب على الاجازة المعينة وهي ان يجزيه
 الشيخ برواية كتاب معين وتعين له كيفية رواية واذا احتلت المنارة عن
 الاذن لم يعتبرها عند الجمهور ورجحوا اعتبارها الى ان عدنا ولت آية يقول
 مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة صحة الرواية
 بالكتابة مجردة جماعة من الائمة ولو لم يقتض ذلك بالاذن بالرواية كما تقدم التناول
 في ذلك بالقبينة ولم ينظر في فرق قوية بين مناهلة الشيخ الكتاب من يده فطالب
 وبين ارساله اليه بالكتاب من مع وضع الى آخره اذا خلا كل مناهلة الاذن ولا
 اشتمل على الاذن في الرواية وهي ان يجد الخبيث بعينه كانه فيقول وجدت بخط
 فلان ولا يسم في الملاقاة اخبرني بحديثي الا اذا كان له عند اذن بالرواية

او علمه اهل الحديث

ب

كثير الموق

طالبة

احاديث

ولا يجوز

عند واطلق فيهم ذلك فقلطوا ولا الوصية بالكتاب وهي ان يوصي عن مودة
او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من الامامة المنتهدين
يجوز له ان يوصي بذلك الاصول عند مجزئ هذه الوصية وارجى ذلك الجليل الى
اذا كان له منه اجازة وكذا اشبهوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ
احد الطلبة بان يوصي بالكتاب الفلاني من فلان فان كانت له منه اجازة والا
فلان غيره بذلك كاجازة العامة في المجازة لا في المجازة كان يقول اختبر جميع
المسلمين او من ادرك حيالى اول هذه الاقليم الفلاني او لاهل البلدة
الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الاختصار وكذا الاجازة للجمهور كانت
يكون مبهما او مبهما وكذا الاجازة للمعلم كان يقول اجزت لمن سئول فلان
وقد قيل ان عطفه على موجود صحيح كان يقول اجزت لك ومن سئولك والا
قرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة لموجود او معدوم علققت بشئ مشبهة
الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لان يقول اجزت
لك ان شئت وهذا على الوجه في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سواء
المجهول مالم يتبين انه المراد للخطيب وحكاها جماعة من مشايخنا واستعمل الاجازة
للمعدوم من المتقدم ابو بكر ابن الجواد وابو عبد الله بن مودة واستعمل المعلقة
منهم ايضا ابو بكر ابن الخيشمة وروى بالاجازة العامة جميع كثير جمعهم بعض
المحقق في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرة احوالهم وكل ذلك كما قال ابن
القبلة يوسع غير مرضى لانه الاجازة الخاصة المعينة تختلف في
صحتها اختلاف قوتها عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند
المؤخرين فليس دور السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاستدلال
سال المذكور فانها تزداد ضعفا لكثرة في الجملة خبر من اراد الحديث معضلة
والله تعالى اعلم والى هذا انتم الى الكلام في اقسام شيخ الاداء ثم الرواية
ان اتفقت اسماءهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت

اختبر

الحفاظ

اختلفت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك
اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسب فهو النوع الذي يقال له المتفق
والمعترف وفائدة معرفة خشيته ان يظن الشخصان شخصا واحدا
وقد صنف في الخطيب كتابا باصافه وقد خصته وزدت عليه شيئا كثيرا
وهو عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمثل لانه يخشى منه ان يظن
الواحد اثنين وهذا يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت
الاسماء خطأ واختلف نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النطق ام
الشكل فهو المثل في الاختلاف ومعرفة من يمان هذا الفرق حتى
قال الشيخ بن الديني من اشد التخصيص ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم
بانه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه
ابو احمد العسكري لكنه اضاف الى كتاب التصحيح له شئ اخره بالتأليف
عبد الفتي بن سعيد جمع فيه كتابين كتاب في مشبهة الاسماء وكتاب في مشبهة
النسبة وجمع شيخنا الارغف في ذلك كتابا باصافه ثم جمع الخطيب ذلك
ثم جمع الجميع ابو بصير مأكولا في كتاب الاكمال واستدرك عليهم في
كتاب آخر جمع فيه او هامهم وتنبيهها او كتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة
كل محدث بعده وقد استدرج عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته وتجدد بعده
في مجلد ضخم ثم زيد عليه منصور بن سايه بفتح السين في مجلد لطيف وكذا
ابو حامد ابي الصابوني وجمع الذهبي من ذلك كتابا مختصرا جدا اعتد في
على التضييق بالقلم فكثير من القلط والتصحيح المبين لموضوع الكتاب
قد سير الله تقا بنو نوح في كتاب سمي تبصيرا للفتنة بتحرير المشبهة وهو
مجلد واحد وطبقة بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا
كثيرا مما امله اوله يقف عليه ولا الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء
خطأ ونطقا واختلفت الالهة نطقا مع اتيلا فها خطأ كحديث عقيل

الخطيب

مختص

التصحيح

بفتح العين ومحمد بن عقيل بضمها الأول نيسابوري والثاني فرياني
 وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة أو بالعكس كان يختلف الاسماء
 وبالفق خطا وتشتق الالباء خطا ونطقا كشرح ابن النعمان وسراج
 ابن النعمان الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن
 رضي الله عنه والثاني بالشين المهملة والجمجمة وهو ينفق البخاري وهو
 النوع الذي يقال له المشابه وكذا وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم
 الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا
 سماه تلخيص المشابه ثم ذيل عليه ايضا عاقلة وهو كثير الفائدة
 ويتركب منه وما قبله انما فيها ان يحصل الاتفاق والاشتباه
 في الاسم واسم الاب مثله الا في حرف او حرفين فالكثرة احدى
 او منها وهو عاقل عاقل اما بان يكون الاختلاف بالتفريق مع
 عدد الحروف ثابتة في الحرفين او يكون الاختلاف بالتفريق مع
 نقصان بعض الاسماء في بعض فمن امثلة الاول محمد بن
 سنان بكسر المهملة وبنونين بينهما الف وهم جماعة منهم القوي
 بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح
 المهملة وتشديد الياء التختانية وبعد الالف راء وهم ايضا جماعة
 منهم الهمامي شيخ عمر بن يوسف ومنها محمد بن حنين بضم
 المهملة ونونين الاولى مفتوحة بينهما ياء ساكنة تختانية تابعي
 يروي عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جيب بالجيم بعدها ياء
 موحدة واخر راء وهو محمد بن جيب بن مطعم تابعي مشهور
 ايضا ومن ذلك معرق بن واصل كوفي مشهور ومطرف
 بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه ابو حذيفة التماري
 ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد وقوت
 احمد

الريدي

واحد

واحد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تختانية وهو شيخ البخاري
 يروي عنه عبد الله بن محمد البجلي ومن ذلك ايضا حفص بن
 عيسى شيخ مشهور وطبقته مالان وجعفر بن مسهر شيخ لعبد الله
 بن موسى القوي الاول بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد المهملة والثاني
 بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله بن
 زيد جماعة منهم في الصحاح صاحب الازد واسم جده عبد ربه يروي
 حديث الوضوء واسم جده عامر وهي انصار يان وعبد الله بن يزيد
 بزيادة ياء في اول اسم الاب والراء المكسورة وهي ايضا جماعة منهم
 في الصحاح الخطيب بكنت ابا موسى وحدثني في الصحاح القاري
 لذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم انه لفظ في وفيه نظر ومنها عبد الله بن
 يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم التاء وضع الجيم وتشديد الياء تابعي
 معروف يروي عن رضي الله عنه او يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن
 يحصل الاختلاف او الاشتباه بالتقديم والتأخير في الاسمين جملة او
 نحو ذلك كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروف
 بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود
 هو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار
 وايوب بن يسار الاول مديني مشهور ليس بالقوي والآخر مشهور
 من المهم عند محدثين معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن يدخل المشركين
 وامكان الاطلاق على تعيين المذهب والموقف على حقيقة المذهب
 العنفة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشركوا في السن ولقاء المشايخ
 وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبار ان كان من
 مالكة فانه من حيث شيوخه لصحة النبي صلى الله عليه وسلم بعد في طبقة العشرة
 مثلا ومنه حيث صغر السن بعد في طبقة بعد هم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة

جعل الجمع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قد
 زائد كالسبق الى الاسد او شروحه للمشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى
 ذلك جعل صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي كتابه اجمع ما جمع
 في ذلك وكذلك من جاء بعده الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار
 الاخذ ببعض الصحابة فقد جعل الجمع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
 ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل من
 روى عنه ومن نظر اليهم ايضا معرفة مواليدهم ووفاءهم لانه يعرفون يحصل الامن دعوى
 المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن لم يهتم ايضا معرفة بلد
 انتم واطقاتهم وفائدة الامن من تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا
 بالشب ومن لم يهتم ايضا معرفة احوالهم بعد ذلك وتبعها وجها لانه الرواى
 اقلان تعرف عدالة او تعرف فسقة ولا يعرف فيه شيء من ذلك ومن لم يهتم بذلك
 بعد الاطلاع معرفة مراتب الجمع التعديل لانه لم يهتم في معرفة الشخص عالا
 يستلزم رده حديثه كل وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى وحررناها في عشرة
 مراتب وتقدم شرحها مفصلا والفضل ههنا ذكر الالفاظ الدالة في اصلها
 على تلك المراتب والجمع مراتب واسماءها الوصف بما دل على المباعدة
 فيه اصح ذلك التعديل بافعال كاذب الناس وكذا قولهم اليهم التعديل
 في الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك ثم وجال او وضع لانه كان فيها
 نوع مباعدة لكنهم ادوه اليه قبلها واسمائها الى الالفاظ الدالة على الجمع قولهم فلده
 لكن او شئ حفظ او فيه ادنى مقام وبيت اسوء الجمع واسمائه مراتب
 لا يخفى قولهم متروك او ساقط او فاضل الفلظ او منكر الحديث استدم
 قولهم ضعيف او ليس بالقوى وفيه مقال ومن لم يهتم ايضا معرفة مراتب التعديل
 وارفعها الوصف ايضا بما دل على المباعدة في اصح ذلك التعديل بافعال كاذب
 الناس او اثبت الناس واليه المنتهى في الشب ثم ما تالكه بصفة

الحفظ

بصفة من الصفات الدالة على التعديل او ضعف كصفة ثقة او ثبت ثبت
 او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك وادناها ما اشهر بالقرب من
 اسهل التجميع كشيخ وروي حديثه ويعتبره ونحو ذلك وبيت ذلك
 مراتب التعديل وهذه احكام تتعلق بذلك ذكرت ههنا التلمذة القليلة
 فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها الامم غير عارف لئلا يتركه فيخذل
 ما ظهر له ابتداء من غير ماسسة واختياره لو كانت التزكية صادرة
 من مركز واحد على الجمع خلقه فالمن شرط ان لا تقبل الامن اثنين لخالق
 لهما بالشهادة في الجمع ايضا والفريق بينهما ان التزكية تنسب لمن له الحكم
 فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحكم فافترقا ولو
 قيل يفضل بيت اذا كانت التزكية في الزمى مستندة من الذكر الاجتهاد
 او الى النقل عن غيره كما في مجمل افان ان كان القول فلا يشترط العدد اصله ولا
 يكون بمنزلة الحكم وان كان الثاني فيجوز في الخلاف وتبين ايضا لا يشترط
 العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فلما اتفقا على ذلك اعلم وينبغي
 ان لا يقبل الجمع والتعديل الامن عدل متيقظ فلا يقبل جميع من اوطى فيه
 فجاء بما لا يقتضيه رده حديثه لمحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بحجة الظاهر
 فاطلق التزكية وقال انه من هو من اهل الاستقامة التامة في نقد الرجال
 لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على ثواب خفيف ولا على
 تضعيف ثقة انتهى ولهذا كاه مذهب النساك ان لا يثبت حديث
 الرجل حتى يجمع الجميع على تركه ويجوز التمسك في هذا الفن من النساك اهل
 في الجمع والتعديل فانه عدل بغير تثبت كان كما ثبت حكما ليس
 بثابت فيمنع عليه ان يدخل في زمرة من روى حديث وهو يظن انه كاذب
 وان جرح بغير تحرز قدم على الظن في مسلم يرى من ذلك ووجهه بمسبب
 سوء يبق عاره ابدى والآفة في هذا تدخل تارة في المهرى والوضو الفاسد

وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا وتارة من الخالفه في العقائد
وهو موجود كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجحيم بذلك فقد
قدمنا تحقيق الحاله في العمل بمراتب المبتدعه والمجرب مقدمه على التعديل
واطلاق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر هبتا من عارف بالسبابه لانه ان
كان غير مقسّم يقع فيمن ثبت عدالة وان صدر من غير عارف
بالاسباب لم يقتصر به ايضا فانه خلا للمجرب في تعديل قبل الجحيم فيه
بما لا غير مابين السبب اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن
فيه تعديل فهو في حيز الجحيم فاعمال قول الجحيم اولى من افعاله ومال ابن
الضلع في مثل هذا الى التوقف فيه فصل ومن المهم في هذا الفتح معرفة
كفى المستبين من اشهر باسمه كنية لا بد من ان يأتى في بعض
الروايات كنية لا يظن انه آخر ومعرفة اسماء المكشبين وهو عكس
الذي قبله ومعرفة من اسم كنية وهم قليل ومعرفة من اختلفت كنيته وهم كثير
ومعرفة من كثر كناه كابن جبر كنيته ابواليد وابوخالد او كثر
لقبه والقاب ومعرفة من وافقت كنية اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم
بن اسحق المدي في اعدائهم التابعين وفائدة معرفة نفي القلط عن
نسبه الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحق فنسب الى التصحيف وان الصواب
اخبرنا ابو اسحق او بالعكس كاسحق ابن الى اسحق الشيعي او وافقت
كنية كنية زوجة كابي ايوب الانصار واسم ايوب صحابي مشهور له او
وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس كنيته ياتي في الروايات
فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد وهو ابو
وليس انس شيخ الربيع والده بل ابو بكر وشيخه انصار وهو
انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من
اولاده ومعرفة من ينسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود تنسب الى

ابيه

القشيق

نسب الى الاسود الزهري كونه تنسأه وانما هو المقداد بن عمرو والامة
كابن عليته هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم يقول اخبرنا اسمعيل
الذي يقال له ابن عليته او نسب الى غير ما يسبق الى الفرع كالحذا
ظاهرة انه منسوب الى صناعته او بغيرها وليس كذلك وانما كانت
يجال لهم فنسب اليهم وكسليمان اليهم لم يكن من بني تميم ولكن
نزل فيهم وكذا من نسب الى جده فديون من التباسه بمن وافق
اسم اسمه واسم ابيه اسم الجد المذكور ومعرفة من اتفق اسم واسم
ابيه وجده كالحسن بن الحسن بن علي ابن ابي طالب وقد يقع اكثر من
ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم واسم الاب مع الاسم
واسم الاب فصاعدا كابي النعمان الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن
بن زيد بن الحسن او يتفق اسم الروي واسم شيخه وشيخه فصاعدا
لعنه عن عمه عن عمه الاول يعرف بالقصير والثاني ابو جهم العطار
والثالث ابن الحسين الصحابي وكسليمان عن سليمان عن سليمان
الاول ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث
ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شحيد وقد يقع ذلك
للاوي وشيخه معا كابي العلاء المهداني العطار المشهور بالرواية عن ابي
علي الاصبهاني الحذاء وكل منهما اسم الحسن بن احمد بن الحسين بن احمد
بن الحسن بن احمد فاشغاف في ذلك وافق في الكنية والنسب الى البلد
والصناعة وصنف فيه موسى الشيباني جزاء عافلا ومعرفة من اتفق
اسم شيخه والرواي عنه وهو نقي لطيف لم يتفرص له ابن الضلع وفائدة
رفع اللبس عن يظن ان فيه تكرارا او انقلبا فممن امثلة البخاري
روي عن مسلم وروي عنه مسلم فشيخه مسلم ابن ابراهيم الفراء
المعروف والرواي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح

وكذا وضع ذلك لعبد بن حميد ايضا روي عن مسلم بن ابراهيم وروي
عنه هشام بن شيخ هشام بن عروة وهو من اقرانه والراوى عنه هشام
ابن ابى عبد الله الدستواي ومنها ابن جريح وروي عن هشام وروي عنه
هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصفاقى ومنها الحكم بن
عتبة يروي عن ابن ابى ليلى وعمر ابن ابى ليلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى
محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثله كثيرة ومن المهم في هذا الفن معرفة
الاسماء المجردة وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كان
سعد في الضمقات وابن ابى خيثمة والبخاري في تاريخها وابن ابى خاتم
في الجي والتمثيل ومنهم من افرد الثقة كالعجلي وابن حبان وابن شاذان
ومنهم من افرد النجاشي وابن عدي وابن حبان ايضا ومنهم من
تقيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابي نصر الكلابي ورجال مسلم
لابي بكر بن منجويه ورجالها معا لابي الفضل بن طاهر ورجال ابى داود لابي
علي الجبالي وابوداود وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي لجماعة من الفقهاء و
رجال السنن الصالحين وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه لعبد
الغنى المقدسي في كتاب الكمال ثم هذه المنزلة في ترتيب الكمال وقد خصصت
وهذه الاشياء كثيرة وسنمية تهذيب التهذيب وجاء مع ما استعمل
عليه من الزيادة قدر ثلث الاصل ومن المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد
صنف فيه الحافظ ابو بكر محمد بن هارون البردنجي فذكر اشياء تعقبوا عليه
عليه بعضنا من ذلك قوله صفدي بن سنان احد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد
تبدل سين المهملة وسكون الفين الموحدة بعد هاء الهمزة شيئا كياء
النسبة وهو اسم علم بلفظ النسبة وهو فرد في الجي والتقدم لابن
ابى حاتم صفدي الكوفي ثقة ابن معين وفريقا بينه وبين الذي قبله فضيقف
وفي تاريخ العقيلي صفدي بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حدثني عن

غير محفوظ انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابى حاتم واما قوله العقيلي
ذكره في الضعفاء فانما هو الحديث الذي ذكره وليس الاقبة منه بل هو من الراوى
عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله اعلم ومن ذلك سند بالهمزة والقوة بوزن
جعفر وهو مولى زيناع الجذمي وصحة ورواية المشهور انه يكلف ابا عبد الله
وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما تعلم لكن ذكر ابو موسى في الذي يعلم معرفة
الضجاجة لابن منده سند ابى الاسود وروي له حديثا وتقيب عليه ذلك
فانه هو الذي ذكره ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي
في الضجاجة الذين نزلوا مصر في ربيع سنة ثمان مائة وروى عن ذلك
في كتابه الضجاجة وكذا معرفة الكنى المجردة والالقب وهي تارة يكون بلفظ
الاسم وتارة يكون بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة او حرفه وكذا في نسب
وهي تارة تقع في القبائل وهي في المتقدمين الكثرة بالنسبة الى المتأخرين وتارة
الى الاوطان وهذا في المتأخرين الكثرة بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى
الوطن اعم من ان يكون بلدا او ضياعا او سكنا او مجاورة وتقع في الضجاجة
كالخياط والحرف كالدينز ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد يقع
الانساب القبايل كالحال بن محمد القطراني كانه كوفيا ويلقب القطراني
وكانه يغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك والالقب هو
معرفة المولى من اعلى من اسفل بالرف او بالخلف او بالاسم لانه كل
ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تميز ذلك الا بالتنصيص عليه
ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن
المهم ايضا معرفة ادب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النسبة
والنظر في اغراض الدنيا وتحسين الخلق وينفذ الشيخ بانه يسمع اذا
احتج اليه ولا يحدث ببلد فيه او في منه بل يرسد اليه ولا يترك اسما واحدا
لنيت فاسدة وان يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا

حجة ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان بمسك عن الحديث اذا حش
 التغير والنسيان لمضاهةهم واذ اقمنا مجلس الاملاء ان يكون
 له مسجل يفظل ويحفظ الطالب بان يوقر الشيخ
 ولا يضجره ويرشد غيره لما سمع من لا يدع الاستفادة لخاله او لغيره
 يكتب ما سمعنا وما يعنى بالتقيد والاضبط ويذكر محفوظه ليس
 في هذه ومن المهم معرفة سنن الخليل والادب والاحتجاج اعتبار سنن الخليل
 بالتميز هذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال المجالسين
 الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة السمع و
 الاحتجاج في سنن الطلب بنفسه ان يتأهل لذلك ويصحح محمل الكفاية ايضا
 اذا اذاه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اذاه بعد توبته و
 ثبوت عدالته واما الاداء فقدم تقديمه لا اختصاص له بمن معين
 بل بقيد الاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص
 وقال ابن خلدون اذا بلغ الخليل ولا ينكر عند الاربعين وتقف
 عن حديث قبله كما لك ومن المهم معرفة صفة كتاب الحديث وهو ان
 يكتبه مبيتنا مفصلا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط
 في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقبه والا في اليسرى وصفه عصفه وهو
 مقابلته مع الشيخ السمع او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا وصفه
 سماعه بان لا يتشاكل على ما يحل به من نسخ او حديث او فاسق وصفه
 اسماء كذلك وان يكون ذلك من اصل الذي سمع فيه او من فرغ قبله اصله
 فانه تعذر فليجوز بالاجازة لما خالفه خالف وصفه الرجل في حيث
 يبنى بحديث اهل بيته فيستوعبه ثم يدخل فيحصل في الرجل ما ليس
 عنده ويكون اعتناؤه بكتبة السمع او لم يعتناؤه بكتبة الشيعة
 وصفه تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل صاحب

وينفذ

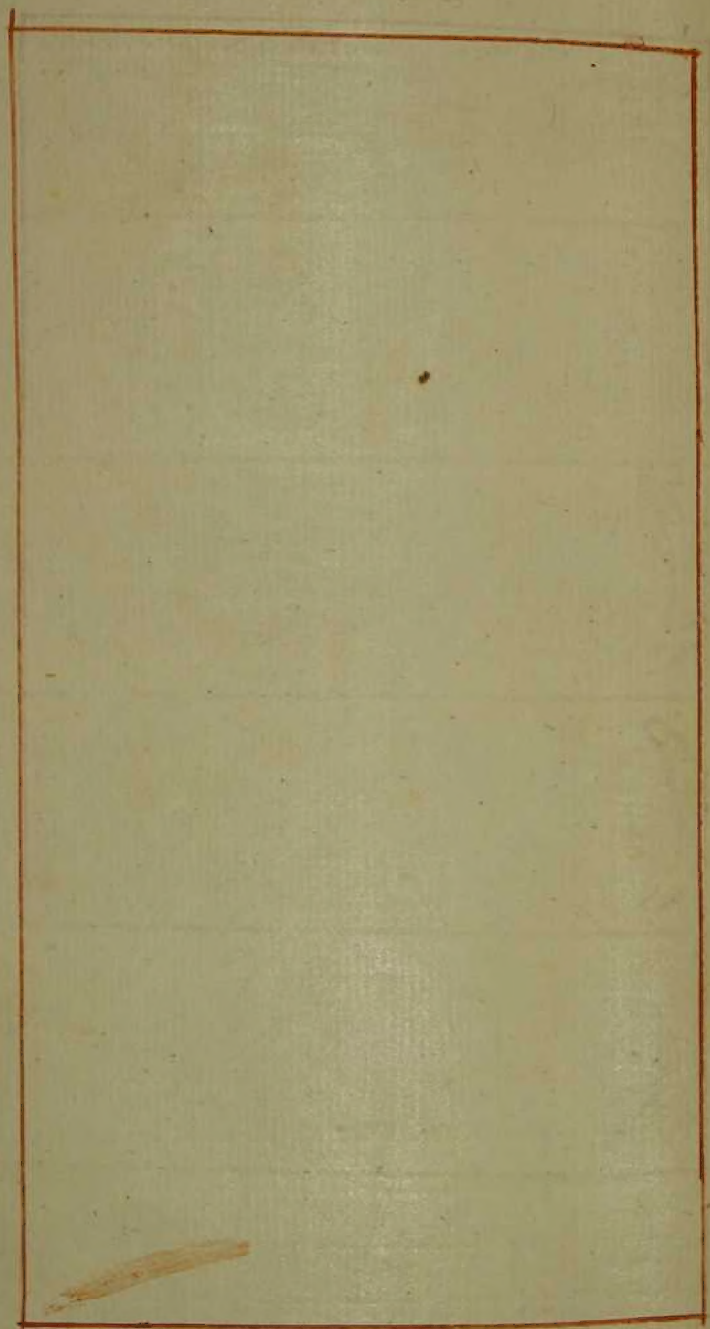


في الاسماء

صاحب في حدة فان شاء رتبته على سوا بقراهم وان شاء رتبته على حروف
 المعجم وهو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب الفقهاء او غير هاتين
 يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نقبا والاولى ان
 يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين على الضعيف او
 تضعيفه العمل فليذكر المتن وطرقه وبيان اختلافه وتقليده والاحسن
 ان ترتبها على الابواب ليسهل تناولها او يجمع على الاطراف فيذكر طرف
 الحديث الدال على بقيقته ويجمع اسانيد امامه مستوعبا او متقيدا بكتب مخصوصة
 ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض الشيعة القائلين الى
 يعلى ابن ابي الفراء الخليل وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ في الحديث
 ابن دقيوق العبدان بعض اهل عصره شرح في جميع وكاد ما راى تصنيف
 العكبري المذكور وصنفوا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالباً وهي
 اي هذه الانواع المذكور في هذه الخاتمة نقل شخص ظاهرة التعريف متغنية
 عن التمثيل وعصرها متعسر فليتراجع لها مبسوطاتها ليحصل
 الوقوف على حقايقها والله الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم يعرض الله وتوفيقه الحمد لله على
 نغارة الصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتمة انبياءه وآله وصحبه وخلفائه
 وفق الفرع ثم تحوير هذه النسخة الشريفة المباركة على يد العبد الضعيف
 الفقراء الى رحمة الله تعالى وعفوه بكون محمل زاد الله علمه ونور الله عمله
 غفر الله له في سنة ستة واربعين ومائتين والفي في جمادى الاولى
 في يوم ستة وعشرون بيوم جوشن شيبه الحمد لله تعالى

بكر بن محمد ١٢٤٦

2



2



21

